نشرة شهرية ثقافية اقتصادية ليبرالية تصدرها جمعية النداء الجديد

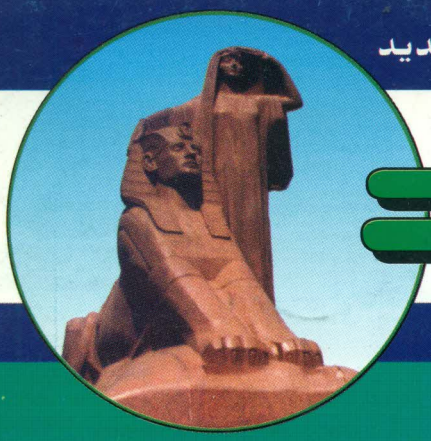

النداء الجديد

العدد الثامن و الثلاثون - يونيو ١٩٩٧ حرية-عدالة-عقلانية

- مشروع لا ينقذ المرأة من أهوال قضايا التطليق
- مستقبل الثقافة العربي رهن التعددية والحرية
- محمود أباظة: نحتاج إلى طرح جديد لتفادى الإنفجار

النداء الجديد

رئيس مجلس الإدارة : د. سعيد النجار رئيس التحرير : د. وحيد عبد المجيد

مستشارو التحرير : د. حازم الببلاوى ـ د. أسامة الغزالى حرب ـ أ. محمود أباظة ـ د. شريف لطفى

العنوان : ١٤ شارع عبد الحميد لطفى ـ مدينة المهندسين / ت :٣٣٧٤٢١٣

رؤى ليبرالية

اغلاق قلعة الديمقراطية!

ربما يمثل ماحدث على صعيد أزمة نقابة المحامين قبل أيام صورة مصغرة لحال مصر الآن: عجز أنصار الديمقراطية والحرية عن إنقاذ المجتمعين السياسى والمدنى من الجمود المفروض عليهما. فقد سعى قطاع من المحامين إلى انهاء الحراسة المفروضة على نقابتهم منذ يناير ١٩٩٦، والدعوة إلى إجراء الإنتخابات التى مضت شهور على موعدها. وارادوا عقد جمعية عمومية طارئة على أسس قانونية سليمة أكدها القضاء، الذى رفض دعوى لوقف هذه الجمعية. فلم يجد أعداء الديمقراطية سبيلاً لإحباط هذا التحرك إلا إغلاق مقر النقابة بالضبة والمفتاح. وكان إغلاق النقابة على هذا النحو، بهدف منع عقد الجمعية العمومية، تعبيراً عن إصرار على تمويت مؤسسات المجتمع وسد قنوات الحوار العام. إنه رمز لإغلاق كل الأبوب أمام الديمقراطية، واستمرار لسياسة مصادرة العمل النقابى، بالمخالفة لإلتزامات مصر الدولية التى تكفل حق أعضاء النقابات فى وضع أنظمتها وإنتخاب ممثليهم بحرية وإستقلال عن أية جهة.

ومن دواعى الحزن والأسى أن يشارك فى هذا الإغلاق نفر من أهل المحاماة، مثلما ساهم نفر من أبناء مهن أخرى فى إغلاق نقاباتهم، سعيا إلى مصالح ضيقة وأهداف صغيرة، متذرعين بحجة بهتت لكثرة تكرارها وترديدها وهى مواجهة تيار يمثل خطراً على الديمقراطية.

وهكذا صارت مصادرة الديمقراطية هى الحل العبقرى الذى يلجأون إليه من أجل مواجهة خطر يهددها. وأصبح إغلاق نقابة المحامين عملاً ديمقراطياً من الطراز الأول! أما عقد جمعية عمومية من أجل تحرير النقابة العريقة فهو عمل من أعمال الشغب، أو مؤامرة أصولية، أو إعتداء على الشرعية!

ولم يجهد الذين أغلقوا نقابة المحامين أنفسهم فى البحث عن ذريعة جديدة عندما وجدوا أن اللجنة المؤقتة التى تم إختيارها، من خلال الجمعية العمومية الطارئة، لا صلة لها بالتيار الذى يزعمون أنهم يحاربونه من أجل الديمقراطية: "ديمقراطية" المصادرة والإغلاق.

فقد عُقدت الجمعية، رغم إغلاق مقر النقابة العريقة، بفضل شجاعة نقيب محامى القاهرة الأستاذ عبدالعزيز محمد، الذى إستضاف المشاركين فى هذه الجمعية فى مقر النقابة الفرعية الذى لم يتعرض للمصادرة بعد. وأثبت بذلك أنه مازال فى مصر رجال لايخشون البطش، ولا يتملقون أهل السلطة من أجل منصب زائل أو نفوذ زائف.

فقد شكلت اللجنة المؤقتة من ١٦ محامياً ليس من بينهم محامى واحد ينتمى إلى تيار "الإخوان المسلمين"، وبقيادة علم بارز من أعلام المحاماة والديمقراطية فى آن معاً: الدكتور محمد عصفور. ولم يكن إستبعاد هذا التيار المغضوب عليه مقصوداً، ولا كان الهدف منه هو إثبات زيف الذريعة التى يتذرع بها الساعون إلى تقويض أعرق نقابات مصر. وإنما جاء تشكيل اللجنة تعبيراً عن واقع الحال فى مرحلة الإعداد للجمعية العمومية الطارئة، والتيارات والقوى التى شاركت فيها، حيث لم يقم التيار الإسلامى بدور فاعل فى هذه العملية لسوء حظ أعداء الديمقراطية الذين يتذرعون بمواجهة هذا التيار.

ولكن لأن هذه الذريعة صارت من نوع "الكليشيه" المحفوظ، الذى يتم ترديده بسبب حينا وبدون سبب أحياناً، فقد مضى أصحابه يرددونه على نحو بدا أقرب إلى الهزل منه إلى الجد. لم يكترثوا بتركيب اللجنة المؤقتة التى تضم أعلاماً تفخر بهم مصر كلها، وليس نقابة المحامين وأبناءها فقط. أعلام مستقلون ووفديون، وليبراليون آخرون، وناصريون لم يعرف عن أى منهم إلا الشجاعة فى الحق والإقدام فى الدفاع عن الحرية رغم مابينهم –هم أنفسهم– من خلافات سياسية وفكرية واسعة النطاق. أعلام لايمكن وضع أسم أى منهم بجوار أحد ممن استدعوا الشرطة لإغلاق النقابة العريقة، ثم راحوا يكيلون الإتهامات الكاذبة وينثرونها ذات اليمين وذات اليسار، وهم الذين سيضعهم محامو مصر فى قفص الإتهام عندما يأتى آوان محاسبة من شاركوا فى إمتهان كرامة النقابة العريقة، وساهموا فى وضعها تحت الحراسة، وفى تكميم أفواه أبنائها، ثم فى إغلاق أبوابها.

إنه لعار أن تغلق هذه القلعة الديمقراطية العريقة التى ينبغى أن تفاخر بها مصر بين الأمم المتحضرة. وإنها لجريمة لا تغتفر تلك التى ترتكب فى حق هذه القلعة. وفى حق مصر التى توصد فيها كل يوم أبواب الإنتقال إلى الديمقراطية.

د. وحيد عبدالمجيد

KAMEL GRAPHICS